الأمم المتحدة S/2009/59

مجلس الأمن

Distr.: General
30 January 2009
Arabic
Original: English

التقرير الأول للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨)، الذي أذن فيه المجلس، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وطلب في الفقرة ٩ أن يطلعه كل أربعة أشهر عن تنفيذ ولاية البعثة. وبناء على ذلك، يغطي هذا التقرير أنشطة البعثة والتطورات في سيراليون في الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ثانيا – إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

٢ – تم الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون على النحو المقرر، بعد إجراء مشاورات مكثفة بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، توجت باعتماد رؤية مشتركة لأسرة الأمم المتحدة لسيراليون. وتعكس تلك الرؤية إطارا استراتيجيا يحدد المجالات المشتركة ذات الأولوية وكذلك ترتيبات الأمم المتحدة اللوجستية والتنفيذية. وبناء على ذلك، يجمع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بين الولايات السياسية والإنمائية والإنسانية لأسرة الأمم المتحدة في سيراليون، لتقديم دعم متكامل للحكومة في تعزيز السلام والاستقرار ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣ – ويبلغ مجموع قوام المكتب ٧٣ فردا بمن فيهم الموظفون الدوليون والوطنيون على حد سواء. ويرأس المكتب ممثلي التنفيذي في سيراليون، مايكل فون در شولنبرغ. وللبعثة مكتب صغير مهمته دعم عمل ممثلي التنفيذي وخمسة وحدات فنية، لا سيما قسم الشؤون السياسية

وتوطيد السلام، وقسم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وقسم المؤسسات الديمقراطية؛ وقسم الشرطة والأمن ووحدة التخطيط الاستراتيجي المشترك.

٤ - وتوفر وحدة التخطيط دعم السياسات الاستراتيجية وآلية تنسيق تجمع أنشطة الأمم المتحدة السياسية والإنمائية والإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة ككل في سيراليون. وتدعم الوحدة المشاركة الاستراتيجية للممثل التنفيذي ومنظومة الأمم المتحدة مع حكومة سيراليون والجهات المانحة الرئيسية ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

٥ - ويقود قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام جهود البعثة الرامية إلى تشجيع الحوار والحل السلمي للمنازعات بين أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين بهدف كفالة المصالحة والتلاحم الوطني.

٦ - ويقدم قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون الدعم لتعزيز سيادة القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سيراليون. ويقدم الدعم في مجال السياسات، والمشورة التقنية والدعوة لتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

٧ - ويقود قسم المؤسسات الديمقراطية الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لتقديم الدعم لتوطيد الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والحوكمة الرشيدة، وتوسيع نطاقها في سيراليون. ويقدم المشورة التقنية والسياسة العامة إلى البرلمان، وإلى لجنة مكافحة الفساد، وتحقيق اللامركزية في الأمانة العامة، بما في ذلك بشأن مسألة إصلاح القطاع العام. ويتعاون القسم تعاونا وثيقا مع مؤسسات الحكم الوطنية والمحلية، في بناء قدرات المجالس المحلية. وسيشرف القسم أيضا على نقل إذاعة الأمم المتحدة إلى حكومة سيراليون من خلال تشكيل هيئة مستقلة للبث.

٨ - ويقود قسم الشرطة والأمن الجهود التي تبذلها البعثة في توفير الدعم للشرطة في سيراليون، ومكتب الأمن القومي ومؤسسات قطاع الأمن الأخرى.

ثالثا - التطورات السياسية

٩ - ظلت الحالة السياسية مستقرة وايجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما استمر البلد في الاستفادة من الزخم الناشئ عن نقل السلطة السلمي والديمقراطي من حكومة منتخبة إلى حكومة أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وعلى الرغم من مناخ عدم الثقة السائد بين الحزب الشعبي لسيراليون الحاكم حاليا، الذي يمثل حاليا أكبر حزب معارض، والمؤتمر

الشعبي العام الذي يتبوأ السلطة حالياً، لا يزال التفاعل العام بين الحزبين الرئيسيين يتطور بطريقة بناءة وودية إلى درجة كبيرة.

١٠ - وأُدرجت الحكومة مكافحة الفساد كعنصر أساسي في برنامجها الإصلاحي. ولهذا الغرض، وكجزء من برنامجها لمكافحة الفساد، اتخذت الحكومة خطوات تهدف إلى كفالة مزيد من الشفافية والمساءلة في الشؤون العامة. وفي إطار مبادرة الحكومة المفتوحة التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد الرئيس إرنست باي كوروما، ونائب رئيس الحكومة سام سهر سومانا ووزراء الحكومة مؤخرا جلسات أسئلة وأجوبة مع الجمهور بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما تواصل الحكومة الترويج لحملة من أجل تغيير المواقف ودعت شعب سيراليون إلى أن ينظروا بجدية إلى التزاماتهم المدنية تجاه هذا البلد.

١١ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت الحكومة لجنة تحقيق للنظر في استخدام إدارة الحزب الشعبي لسيراليون السابقة للأموال التي قدمتها الجهات المانحة. واشتكى الحزب الشعبي لسيراليون من أن التحقيق لم يكن مستقلا، وأنه كان مفتوحا كذلك. وقدم الرئيس كوروما تأكيدات قوية بأن التحقيق لا يهدف إلى تصيد أحد، بل إنه إجراء يهدف إلى منع أي إساءة في استخدام تلك الأموال في المستقبل.

١٢ - وأقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون باتصالات وثيقة مع الأحزاب السياسية، واستمر في التأكيد على ضرورة إقامة الحوار والتماسك الوطني في أعقاب الانتخابات الوطنية والمحلية الأخيرة التي شهدت انقسامات عرقية وإقليمية في البلد. وعمل المكتب أيضا على تشجيع استئناف الحوار السياسي من خلال إحياء رابطة جميع الأحزاب السياسية، وتنشيط لجنة تسجيل الأحزاب السياسية.

١٣ - وظلت الخلافات بين رؤوساء العشائر تشكل تحديا رئيسيا في العمليات السياسية والقانونية على حد سواء. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، علقت الحكومة عمل الرئيس بيريوا الأعلى في مقاطعة بومبالي، بعد أن كشف تحقيق إداري أن تعيينه لم يتم وفقا للإجراءات السليمة من خلال انتخابات أجرتها لجنة الانتخابات الوطنية. فقد عُيِّن الرئيس الأعلى في منصبه أثناء إدارة الحزب الشعبي لسيراليون. وتم إنشاء لجنة قضائية للتحقيق أيضا لاستعراض استنتاجات التحقيق الإداري. إلا أن توقيف الرئيس الأعلى عن العمل لا يزال يسبب التوتر بين المجموعتين العرقيتين ليمبا ومانديغو في المجتمع المحلي.

١٤ - وواصلت الحكومة بذل جهود متضافرة لإعادة تركيز الاهتمام الوطني على تحديات التنمية الهائلة التي يواجهها البلد. ولتحقيق هذه الغاية، لم تسع لإظهار صورة سيراليون بأنها

بلد لم يخرج من النزاع بنجاح فحسب، بل وكذلك لإظهاره أنه بلد ملتزم بتعزيز الإصلاحات وتوسيع نطاق علاقاته الدولية.

١٥ - وفي هذا الصدد، وفي ضوء التحديات الأمنية الأخيرة في المنطقة دون الإقليمية، استضافت سيراليون في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، مؤتمر قمة رؤساء دول إتحاد نهر مانو. ورحب الرئيس كوروما إلى مؤتمر القمة بكل من إلين سيرليف جونسون، رئيسة ليبريا، ولوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، ورئيس وزراء غينيا آنذاك أحمد تيديان سوير. وأكد قادة اتحاد نهر مانو التزامهم القوي بالعمل معا للتغلب على التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، ودعوا إلى إنشاء وحدات مشتركة لأمن الحدود ووحدات لبناء الثقة في جميع دول اتحاد نهر مانو وتعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري، فضلا عن اتخاذ تدابير لكفالة الأمن الغذائي.

١٦ - ولا يزال النزاع على حدود ينغا بين غينيا وسيراليون بدون حل. بيد أن كلا البلدين لا يزالان يجريان مشاورات دبلوماسية بشأن هذه المسألة. وأنشأت الحكومة لجنة رفيعة المستوى تتألف من نائب الرئيس سام سومانا ووزراء الخارجية والتعاون الدولي، والدفاع، والداخلية، والإعلام، لمواصلة معالجة هذه المسألة.

رابعا - التطورات الاقتصادية والاجتماعية

١٧ - كان مجمل أداء الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٠٨ متفاوتا. فقد وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٨ إلى نسبة مشجعة قدرها ٦ في المائة، عززها التوسع في الزراعة وفي قطاعي البناء والخدمات. إلا أن تباطؤ أنشطة التعدين التي أعقبت تعليق عمليات كويدو القابضة، بالإضافة إلى انهيار الجرافة الثانية في موقع سيرا روتيل للتعدين، والتدهور الذي حصل في البيئة الاقتصادية الخارجية تشكل عقبات رئيسية أمام النمو الاقتصادي العام.

١٨ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الهيئة الوطنية للإيرادات لتكثيف تعبئة الإيرادات، كانت عمليات جمع الإيرادات المحلية، منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أقل بكثير مما كان متوقعا. وقد أدى ذلك إلى عدم مراعاة أحد معايير الأداء التي وضعها صندوق النقد الدولي المتعلقة بالإيرادات المحلية الحكومية. إلا أنه استجابة للإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الحكومة، منح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إعفاءات.

١٩ - وانتهى الاستعراض الثالث لأداء سيراليون بموجب ترتيب مدته أربع سنوات يرتبط بمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مبلغ ١٦,١ مليون دولار أمريكي لتحسين وضع

الاحتياطي الخارجي لسيراليون لمواجهة الصدمات الخارجية نتيجة الأزمة المالية العالمية. ويمكن إنهاء الاستعراض من إنفاق نحو ١٠,٨ ملايين دولار أمريكي، وبذلك يصل مجموع المدفوعات في إطار هذا الترتيب إلى ٣١,٧ مليون دولار أمريكي.

٢٠ - ومن بين المخاطر الاقتصادية المحتملة التي تواجهها سيراليون في عام ٢٠٠٩: انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع تكاليف الغذاء والوقود، فضلا عن انخفاض عائدات التصدير والتحويلات من الخارج. وقد يؤثر ذلك في تمويل القطاعات الاجتماعية. ويرجح أن يظل التضخم في مستوى توازنه على المدى البعيد والبالغ ١٠ في المائة، وربما حتى منتصف عام ٢٠٠٩.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات في سيراليون بشكل حاد. ومن خلال مشروع قيمته ٤,٦ ملايين دولار تموله مؤسسة المعونة الأيرلندية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، تم وضع برنامج لدعم الصحة الإنجابية وصحة الطفل. كما أنشئ نظام رائد للمعلومات الصحية في المقاطعات في أجزاء مختلفة من البلد، وأجريت أول دراسة استقصائية سكانية وصحية في سيراليون بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنظمة الصحة العالمية.

٢٢ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والفريق القطري للأمم المتحدة مشروعا لتعزيز قدرات المجتمع المدني في المناطق عن طريق توفير أماكن للمكاتب، ومرافق الاتصالات والإنترنت. ويتيح هذا المشروع التنسيق بين أنشطة المنظمات غير الحكومية وتعزيز التعاون بين أسرة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

خامسا - التطورات الأمنية

٢٣ - لا تزال الحالة الأمنية في سيراليون هادئة ومستقرة. وعلى الرغم من التطورات الأخيرة في غينيا، فليس هناك تهديدات خارجية متوقعة على سلامة أراضي سيراليون. إلا أن تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما فيها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبطالة بين الشباب، قد تعوق المكاسب التي تحققت في عملية توطيد السلام.

٢٤ - ومن الشواغل الملحة استخدام سيراليون على نحو متزايد كنقطة شحن عابر للاتجار غير المشروع بالمخدرات من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، كما ثبت من خلال ضبط أكثر من

٧٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في مطار لونغي الدولي. ويمثل الاتجار بالكوكايين أكبر تهديد لأمن سيراليون، وخاصة لأن تهريب المخدرات ينحو لأن يكون مترافقا مع تجارة الأسلحة، والاتجار بالبشر، والفساد، وتخريب مؤسسات الدولة الشرعية.

٢٥ - أما التحدي الأمني الآخر فهو القرصنة. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم قراصنة مسلحون زورقين للصيد في المياه الساحلية التابعة لسيراليون. وأرسل الجناح البحري للقوات المسلحة في سيراليون مركبين لاعتراض القراصنة. وكانت قد تعرضت سفينة صيد إلى النهب والسلب خلال الحادث. وقتل أربعة أشخاص يشتبه أنهم من القراصنة، وألقي القبض على خمسة آخرين. وتزمع الحكومة أن تعمل مع الدول المجاورة لها مباشرة لإقامة دوريات بحرية مشتركة على طول المياه الساحلية المشتركة.

سادسا - تعزيز المؤسسات الديمقراطية

ألف - تقديم الدعم إلى البرلمان

٢٦ - يضطلع البرلمان بصفته فرعا مستقلا من فروع الحكومة يضم أحزابا متعددة، بمهام تشريعية ورقابية كبيرة تؤثر على توطيد السلام، والإصلاح وبرنامج التنمية في البلد. إلا أن القيود على الموارد والقدرات لا تزال تشكل تحديا يعيق فعالية عمل البرلمان.

٢٧ - وشكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء دوليون آخرون فريق عمل لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى البرلمان. وعقدت حلقات عمل تدريبية للجان البرلمانية، وقُدمت مقترحات لوضع هيكل تنظيمي جديد، ووضع نظام حوافز للجنة الخدمة البرلمانية. بالإضافة إلى ذلك، وبتمويل من صندوق بناء السلام، تمَّ تقديم مساعدات لوجستية وتقنية للبرلمان ودعم بناء القدرات، وخاصة لتعزيز لجان الرقابة.

٢٨ - ونظرا للدور الحاسم الذي يؤديه البرلمان في تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك، نُظمت ثمانية معتكفات إقليمية شارك فيها ١٢٤ برلمانيا وزعيم قبيلة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأتاحت المعتكفات فرصة لمعالجة النزعات الحزبية، والحد من تأثير السياسات الحزبية والعرقية في أعمال البرلمان، فضلا عن تعزيز روح الزمالة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أيضا، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي برعاية اجتماع مدته ثلاثة أيام للبرلمانيين الأفارقة وموظفي الدعم من البلدان المجاورة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بشأن دور البرلمان.

باء – دعم الانتخابات الديمقراطية

٢٩ – في ١٠ كانون الثاني/يناير، أجرت لجنة الانتخابات الوطنية انتخابين برلمانيين فرعيين في المنطقة الحضرية الغربية في مقاطعة فريتاون وبوجيهون، المنطقة الجنوبية. واعتبر المراقبون أن الانتخابات كانت ذات مصداقية وسلمية. وحافظ المؤتمر الشعبي العام على مقاعده في المنطقة الغربية، في حين فاز حزب المعارضة الرئيسي – الحزب الشعبي لسيراليون – بمقعد في مقاطعة بوجيهان مما زاد تمثيله النيابي من ٤٣ إلى ٤٤ مقعدا. واستخدم صندوق سلة الانتخابات لدعم الانتخابات الفرعية. كما استمرت برامج بناء القدرات للجنة الانتخابات الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية بدعم من صندوق السلة.

جيم – دعم جهود مكافحة الفساد

٣٠ – استمرت حكومة سيراليون في اتخاذ تدابير ترمي إلى مكافحة الفساد. وأجرت لجنة مكافحة الفساد، بالاستناد إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، استعراضا تنظيميا داخليا وأضفت اللامركزية على عملها. وأُفتتح مكتب فرعي للجنة في ماكيني، في المنطقة الشمالية، ومن المقرر أن يفتح مكتب آخر في كويدو في المنطقة الشرقية.

٣١ – ووضعت اللجنة استراتيجية شراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين. وأنشئ فريق رصد من المجتمع المدني لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمكافحة الفساد، واتخذت ترتيبات لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية للتصدي للفساد. ووافق صندوق بناء السلام على مشروع لدعم بناء القدرات للأمانة العامة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وقد ساهمت الأمانة العامة مساهمة كبيرة في التوعية بقضايا الفساد، من خلال إجراء عدد من المشاورات والمناقشات.

٣٢ – واقتداء بالرئيس كوروما، وجهت اللجنة الموظفين العموميين إلى التصريح بالأصول العائدة إليهم في موعد أقصاه ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وألقت اللجنة القبض على قاض في المحكمة العليا بتهمة تلقي رشاوى. وفي تقرير مؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أثارت اللجنة القلق بشأن قيام الحكومة بمنح عقد لتزويد ١٠ ميغاواط من الكهرباء في فريتاون، ولاحظت أنه لم يتم التقيد بقواعد الشراء. وأوضحت الحكومة أنه لا توجد أعمال إثراء غير مشروع نتيجة منح العقد وأن أي خرق لقواعد الشراء لم تكن مقصودة، وأنها نشأت عن ضرورة الالتزام بالموعد النهائي المحدد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والذي فرضته الحكومة الجديدة لتزويد فريتاون بالكهرباء.

دال – دعم الهيكل الأمني في سيراليون

٣٣ – واصلت المؤسسات الأمنية الرئيسية في البلد التحسن. ويُعتبر تعزيز هذه المؤسسات في النظام الديمقراطي أنه مقياس حاسم لنجاح عملية توطيد السلام.

٣٤ – وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون مساهمة كبيرة في وضع معايير مناسبة لعمليات حفظ الأمن لشرطة سيراليون. وتشمل هذه المعايير كفالة توافر آليات داخلية ذات مصداقية للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد قوّة الشرطة. ويقوم أيضا المكتب بوضع مقترحات تمويل لتعزيز المجالس المحلية للشراكة مع شرطة سيراليون التي ستعزز علاقاتها مع المجتمعات المحلية. إلا أن الشرطة تحتاج إلى مواصلة التدريب في المجالات المتخصصة، مثل المطارات وأمن الحدود ومكافحة المخدرات غير المشروعة، والماس والمعادن الثمينة الأخرى، فضلا عن الدعم اللوجستي. وستظل المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة في غاية الأهمية في هذه المجالات لتمكين شرطة سيراليون من أداء مسؤولياتها الرئيسية في مجال الأمن الداخلي.

٣٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بالتعاون مع فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون، بمساعدة من حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، خطة عمل لمعالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في سيراليون. واستندت الخطة إلى خطة العمل الإقليمية التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الذي عُقد في الرأس الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والتي أقرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن ”الاتجار غير المشروع بالمخدرات بوصفه خطرا أمنيا على غرب أفريقيا“.

٣٦ – وكان وضع خطة العمل إنجازا هاما لأنها جمعت بين مختلف الأجهزة الأمنية من أجل تحقيق هدف مشترك، ألا وهو وقف تهريب المخدرات غير المشروع في سيراليون. وبفضل مساعدة المكتب والمعنيين في فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون، وضعت إجراءات تشغيلية موحدة تحدد أدوار ومسؤوليات أعضاء فرقة العمل في التحقيق في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويقوم المكتب بتنسيق الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها من الشركاء الدوليين بتطوير قدرات فرقة العمل.

٣٧ – ويُنظر إلى الاستغلال الاقتصادي لما تزخر به سيراليون من موارد بحرية غنية وصون أمنها الساحلي بوصفهما أمرين حيويين مترابطين. وفي ضوء أعمال القرصنة الأخيرة، شرعت حكومة سيراليون، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، في اتخاذ خطوات من أجل تنظيم مياهها الإقليمية ومراقبتها. وتعكف الأمم المتحدة والبنك الدولي على وضع نظام

لرصد حركات السفن الدولية ومراقبتها، وسيقترحان برنامجا وطنيا لتعزيز قدرات مختلف الوكالات الحكومية المختصة. ولن يمكّن ذلك البرنامج السلطات من مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات وسائر الأنشطة غير المشروعة فحسب، بل سيتيح أيضا فرصة ممتازة لزيادة الدخل الوطني الذي تدرُّه الموارد البحرية.

٣٨ - وقد تواصل إصلاح القوات المسلحة لجمهورية سيراليون بتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الأساسي الذي يتوقع إجراء تخفيض في عديد القوات المسلحة من ١٠ ٠٠٠ إلى ٨ ٥٠٠ جندي. بيد أن صعوبات التمويل ستظل تشكل تحديا في هذا الصدد. وفي سبيل تحسين أحوال معيشة أفراد القوات المسلحة المستمرين في الخدمة وأسرهم، قدمت المساعدة عن طريق صندوق بناء السلام لتوفير مرافق المياه والصرف الصحي في الثكنات العسكرية الرئيسية الثلاث في فريتاون. وعلاوة على ذلك، تم بناء ٢٠٠ وحدة سكنية في الآونة الأخيرة، بدعم من الحكومة الهندية. غير أن نقص أماكن الإيواء المناسبة والمرافق المتعلقة بها ما فتئ يشكل تحديا. وفضلا عن ذلك، ما زال من اللازم أيضا تقديم الدعم اللوجستي إلى الجيش.

هاء - اللامركزية وانتقال السلطة

٣٩ - أضحى الإطار العام لعملية اللامركزية والمؤسسات العامة المعنية بها جاهزا على وجه العموم، وأجريت انتخابات المجالس المحلية بنجاح في تموز/يوليه ٢٠٠٨. غير أنه بالإضافة بناء قدرات المجالس المحلية والوزارات المعنية، تدعو الحاجة إلى إذكاء وعي المجتمع بعملية اللامركزية. ومن الأهمية بمكان تعجيل عملية انتقال السلطة عن طريق تسليم مزيد من السلطة إلى المجالس.

٤٠ - وقد قدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعم لجهود بناء القدرات على الصعيد المحلي. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدأ التقييم الثاني لعمل المجالس المحلية على مدى فترة السنتين السابقة. والهدف الرئيسي من هذه العملية هو كفالة تحسين الخدمات المقدمة من المجالس المحلية إلى المواطنين. وستتيح نتائج التقييم إعادة توجيه الأولويات الإنمائية للأمانة المعنية باللامركزية، كما ستكفل امتثال المجالس المحلية للمبادئ التوجيهية المالية والمتعلقة بالميزانية، وسواها من المبادئ التوجيهية.

٤١ - وعلاوة على المسائل المتعلقة ببناء القدرات، سيكون من المهم العمل على إكمال الاستعراض الجاري لقانون الحكومة المحلية لعام ٢٠٠٤. وبغية سد الثغرات التي تعتري تنفيذ هذا القانون، عقدت فرقة عمل وطنية معنية باللامركزية عدة اجتماعات تشاورية في

عام ٢٠٠٨، تمخضت عن تحديد الأحكام المتعلقة بالمسائل التالية والتي تقتضي التوضيح: (أ) دور البرلمان ولجان التنسيق بين المقاطعات والعلاقات بين المشيخات والمجالس المحلية؛ (ب) مشاركة المجتمع المدني؛ (ج) جمع الإيرادات المحلية؛ (د) مدونة قواعد سلوك أعضاء المجالس؛ (هـ) حماية مؤسسة المجلس المحلي بمقتضى الدستور. وستستخدم تلك الملاحظات الأولية لاستعراض سياسة اللامركزية الوطنية في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

واو – دعم وسائط الإعلام

٤٢ – تظل الإذاعة أهم وسيلة من وسائل الاتصال بالنسبة لغالبية سكان سيراليون. وتشير التقديرات إلى أن زهاء ٨٥ في المائة من السكان يستمعون إلى الإذاعة بانتظام. وتؤدي إذاعة الأمم المتحدة دورا مهما نظراً لجودة برامجها ونطاق بثها الذي يكاد يغطي البلد بأسره. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥)، اتفقت الحكومة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون على خريطة طريق لتحويل إذاعة الأمم المتحدة إلى محطة إذاعة عامة مستقلة.

٤٣ – وبموجب المقترحات الحالية، ستتحول محطة إذاعة سيراليون المملوكة للدولة إلى محطة إذاعة عامة مستقلة، اسمها هيئة إذاعة سيراليون. وستنقل أرصدة إذاعة الأمم المتحدة إلى هذه الهيئة الجديدة. وفيما يتعلق بالتمويل الأولي لإنشاء هيئة إذاعة سيراليون، واصل مكتب الأمم المتحدة اتصالاته مع الجهات المانحة الدولية، وكانت الردود إيجابية إلى حد الآن.

٤٤ – وقدم مكتب الأمم المتحدة الدعم التقني لإعداد مشروع القانون المنشئ لهيئة الإذاعة الجديدة، الذي أقره المجلس الوزاري ريثما يبت البرلمان بشأنه. ويكفل القانون إدارة الهيئة الجديدة بما يتماشى مع المعايير الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصلت إذاعة الأمم المتحدة للمرة الثانية على جائزة من إحدى المنظمات المحلية باعتبارها الأفضل من بين وسائط الإعلام الإلكترونية في البلد.

زاي – دعم حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٥ – ظلت سيراليون تسجل بوجه عام اتجاها ثابتا صوب احترام الحقوق المدنية والسياسية في البلد. ولئن كانت حرية التعبير وحرية الصحافة محترمتين بشكل عام، فإن وجود قانون النظام العام لعام ١٩٦٥ الذي يجرّم التشهير يبقى مثار قلق بالنسبة لوسائط الإعلام.

٤٦ – وبدأ العمل رسميا في كانون الأول/ديسمبر بقانون حقوق الطفل الذي كان قد سبق اعتماده. وعلاوة على ذلك، نظم مكتب الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة التعليم منتدى تشاوريا وطنيا بشأن إدماج حقوق الإنسان في مناهج مدارس التعليم الثانوي في سيراليون.

٤٧ - ولأول مرة في تاريخ سيراليون، تتغير المواقف فيما يبدو إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، إذ تعهد بعض زعماء القبائل بعدم إخضاع أي امرأة دون الثامنة عشرة من عمرها لتلك الممارسة. ووضعت وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال خطة بشأن قوانين إقامة العدل بين الجنسين، وعززت إذكاء الوعي إزاء حقوق المرأة في البلد بأسره.

٤٨ - وبفضل الدعم المبذول من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة والمساعدة الاستشارية والتقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة، دخلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طور التشغيل ونفذت عددا من البرامج، بما في ذلك إصدار أول تقرير لها موجه إلى البرلمان عن ''حالة حقوق الإنسان''. وأقر البرلمان أيضا الصكوك التشريعية الناظمة لتقديم الشكاوى إلى اللجنة، والإجراءات اللازمة لفتح تحقيقات عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٩ - غير أن التمويل التحفيزي المقدم عن طريق صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة سينضب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقد تتأثر عمليات اللجنة سلباً ما لم يرد مزيد من الدعم من الحكومة والشركاء الدوليين. وعليه، وضعت اللجنة خطة عمل استراتيجية تمتد لفترة ثلاث سنوات، بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة، وذلك بهدف إنشاء صندوق مشترك للتبرعات لاجتذاب الدعم من جهات مانحة متعددة.

٥٠ - وبتمويلٍ من برنامج تنمية قطاع العدالة الذي ترعاه المملكة المتحدة وكذلك من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وبفضل الخدمات التقنية والاستشارية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم توفير التدريب للموظفين التنفيذيين القانونيين العاملين في الجهاز القضائي وكذلك لموظفي المحاكم المحلية، وجرى استقدام قضاة إضافيين وتقديم الموارد، بما في ذلك المعدات والمركبات، من أجل تعزيز عملهم. ونتيجة لذلك، أصبح يتوافر الآن لدى معظم المقاطعات قضاة مقيمون، وصارت المحاكم تبت في الدعاوى بشكل أكثر انتظاماً، وتم البتّ في ما يربو على ٤٠٠ دعوى متأخرة، مما أدى إلى تقليص الاكتظاظ المفرط في السجون. بيد أنه ستدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمعالجة اكتظاظ السجون المفرط، وتحسين أحوال معيشة السجناء.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير نفذ المكتب برنامجا تدريبيا في مجال مسائل حقوق الإنسان لفائدة ١٠٠ من مدعي الشرطة ومحققيها. ونُظم أيضا برنامج آخر بشأن القضايا الجنسانية في سياق حفظ السلام، استفاد منه ٦٥ ضابط شرطة وقع عليهم الاختيار للنشر في بعثات الأمم المتحدة. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا العمل بالاشتراك مع

الحكومة على تنفيذ مشروع بقيمة ١١ مليون دولار، عنوانه ”تحسين فرص الوصول إلى العدل في سيراليون في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١“، بهدف سد الثغرات التي تعتور قطاع العدل.

حاء - تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة

٥٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الحكومة في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وبفضل التمويل التحفيزي المقدم من صندوق بناء السلام بمبلغ ٣,٤ ملايين دولار، من المتوقع أن يبدأ تنفيذ برنامج جبر الأضرار اللاحقة بضحايا النزاع الأهلي عما قريب. بيد أن استمرار البرنامج سيظل موضع شك ما لم يرد دعم دولي إضافي. ومن الركائز اللازمة لبناء سيراليون أقوى في مرحلة ما بعد النزاع ضمانُ معالجة المآسي والمظالم التي تخللت الحرب الأهلية الطويلة الأمد. ولتحقيق هذه الغاية، سيستمر توجيه النداءات، عن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المقترح، من أجل دعم برنامج جبر الأضرار وكذلك المساعدة في تنفيذ سائر توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

طاء - عملية مراجعة الدستور

٥٣ - نصّ اتفاق لومي للسلام وتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة على تنقيح الدستور الحالي المعتمد في عام ١٩٩١. وعليه، أوصت لجنة مراجعة الدستور التي أنشأتها الحكومة السابقة بإدخال ١٣٦ تعديلا على دستور عام ١٩٩١، وقدمت تقريرها إلى الرئيس كوروما منذ عام ونيّف.

٥٤ - وأبلغ مكتب الأمم المتحدة الحكومة، تمشيا مع ولايته، بأنه على استعداد لتقديم خدمات المساعدة التقنية والاستشارية لعملية مراجعة الدستور. بيد أن الحكومة لم تتخذ قرارا بعد بشأن طريقة تعاملها مع تقرير لجنة مراجعة الدستور. والحكومة مدعوّة إلى التحرك بسرعة لدفع عجلة عملية المراجعة وكفالة مشاركة عامّة الناس على نطاق أوسع على نحو ما توقّعه اتفاق لومي للسلام وأوصت به لجنة الحقيقة والمصالحة. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الحكومة في هذه العملية.

سابعا - المحكمة الخاصة لسيراليون

٥٥ - أصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون، التي أنشئت لمحاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأعظم من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة خلال النزاع المسلح في سيراليون، أحكاماً مستأنفة في دعويين من الدعاوى الأربع المعروضة عليها في عام ٢٠٠٨، وهي تخطط للانتهاء من الدعوى الثالثة في عام ٢٠٠٩، والدعوى الأخيرة المقامة ضد شارلز تايلور، في لاهاي

بهولندا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ونظرا للتوقعات بوقف أنشطة المحكمة بصفة نهائية بحلول عام ٢٠١٠، يجري التخطيط على قدم وساق لإقامة آلية للاضطلاع بما بقي بذمة المحكمة الخاصة من التزامات قانونية. ومن بين المسائل الرئيسية التي قد تؤثر في مهام مكتب الأمم المتحدة، مثل المسائل المتعلقة بموقع المحكمة بما في ذلك نقله ووجه استخدامه في المستقبل، وتحديد مكان لإيواء محفوظات المحكمة الخاصة وتغطية مصاريفه.

ثامنا – برنامج بناء السلام

٥٦ – ما زالت سيراليون تنعم بسلام نسبي منذ مرور ست سنوات على نهاية النزاع. ولم تعد القوات المتمردة سابقا تشكّل أي تهديد لاستقرار البلد. بيد أن العديد من الأسباب الجذرية وراء الحرمان والعزلة الاجتماعيين لا تزال قائمة، وباتت الحاجة تدعو إلى التصدي لها. ولهذا السبب، تبذل الحكومة مع شركائها الدوليين وأسرة الأمم المتحدة جهودا متضافرة لتعجيل بناء السلام في سيراليون، بالاستناد على وجه الخصوص إلى وثيقتين سياسيتين رئيسيتين، هما برنامج الرئيس من أجل التغيير والرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة، من أجل سيراليون، كانتا قد صدرتا بشكل متتال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ألف – برنامج الرئيس من أجل التغيير

٥٧ – في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر الرئيس كوروما برنامج التغيير الذي يحدد سياسات الحكومة وأولوياتها الأساسية على امتداد السنوات الثلاث المقبلة، ويرسي الأساس المكين لبناء السلام في سيراليون.

٥٨ – ويعترف البرنامج بالتحديات الاجتماعية الاقتصادية الجسام التي تواجهها البلد، ويؤكد أن السبيل الرئيسي للتخلص من براثن الفقر المدقع الذي يكابده ما يربو على ٦٠ في المائة من السكان إنما هو إحداث تحول رئيسي في الاقتصاد السيراليوني عن طريق الجمع بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المطردة. ويحدد البرنامج الأولويات الرئيسية للحكومة كالتالي: تعزيز الإمداد بالكهرباء بشكل موثوق؛ والنهوض بالنمو الاقتصادي ولا سيما من خلال الزراعة واستغلال مصايد الأسماك، وتحسين الهياكل الأساسية في البلد، والتعجيل بالتنمية البشرية من خلال تحسين التثقيف الصحي وسائر الخدمات الاجتماعية الحيوية. وعلاوة على ذلك، سيظل درء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخفيف من آثاره من أولويات الحكومة.

٥٩ – وحدد الرئيس في برنامج التغيير استمرار الفساد، وتصاعد خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتزايد المخاطر الناجمة عن بطالة الشباب الواسعة النطاق بوصفها الأخطار

الرئيسية والمباشرة الثلاثة التي تحدق بسلام سيراليون واستقراره. وأعاد الرئيس تأكيد التزام حكومته القاطع بالتصدي لهذه التحديات.

٦٠ - ويقدر التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المبينة في برنامج الرئيس بمبلغ ٢,١ بليون دولار. وقد تعهدت الحكومة وشركاؤها الإنمائيون بتقديم ١,٢ بليون دولار ضمن إطار الإنفاق المتوسط الأجل.

باء - الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة من أجل سيراليون

٦١ - سعياً إلى توجيه جميع الموارد المتاحة توجيها فعالا إلى تنمية سيراليون وكفالة التنسيق القوي، قام ممثلي التنفيذي، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بوضع رؤية مشتركة لأسرة الأمم المتحدة من أجل سيراليون، وهي عبارة عن استراتيجية مشتركة تحظى بكامل الدعم من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في البلد، كما حظيت بإقرار حكومة سيراليون.

٦٢ - وتجمع الرؤية المشتركة بين الولاية السياسية المنوطة بمكتب الأمم المتحدة والولايات الإنمائية والإنسانية الموكلة إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وتحدد مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج الرئيس من أجل التغيير واستراتيجية سيراليون للحد من الفقر. وعلاوة على الهدف العام المتمثل في مساعدة الحكومة على توطيد السلام، تحدد الرؤية المشتركة أربع أولويات برنامجية رئيسية، هي: (أ) الإدماج الاقتصادي للمناطق الريفية؛ (ب) وإشراك الشباب العاطل عن العمل؛ (ج) وتحقيق تكافؤ فرص الحصول على الرعاية الصحية؛ (د) وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

٦٣ - وقد انضم إلى مؤيدي الرؤية كل من البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، والشركاء الإنمائيين، ولجنة بناء السلام. وسيتيح هذا الإقرار تضمين المساعدة الإنمائية المقدمة إلى سيراليون استراتيجية متماسكة لبناء السلام، بالإضافة إلى المساعدة على تحقيق أهداف إعلان باريس بشأن كفاءة المعونة.

٦٤ - واستناداً إلى الأولويات المبينة في الرؤية المشتركة، سيجري إعداد تدخلات برنامجية محددة وتنفيذها عن طريق ''صندوق استئماني متعدد المانحين'' يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والصندوق الاستئماني مصمم خصيصا لاجتذاب الجهات المانحة غير الممثلة في سيراليون، والتي ترغب في استخدام خدمات أسرة الأمم المتحدة وقدراتها في البلاد. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء عدد من الخدمات المشتركة بهدف تعزيز القدرة على وحدة الأداء لدى الأمم المتحدة. وتشمل هذه الخدمات إنشاء أربعة مكاتب ميدانية إقليمية مشتركة

للأمم المتحدة، وكذلك خدمات مشتركة في المجالات اللوجستية والأمنية والطبية ومجال صيانة المركبات.

تاسعا – أنشطة لجنة بناء السلام

٦٥ – ما زالت سيراليون تتلقى الدعم من لجنة بناء السلام. وقد عملت لجنة بناء السلام، تحت القيادة المقتدرة للسفير فرانك ماجور من هولندا، رئيس الاجتماع المخصص لبلد محدد بشأن سيراليون، بوصفها منتدى مهما لتحفيز الاهتمام المتواصل بالتحديات التي تواجه عملية توطيد السلام في البلاد. وأتاحت أيضا لسيراليون فرصة حشد المساعدة الإنمائية. ووفقا للولاية المنوطة بمكتب الأمم المتحدة، قدم المكتب الدعم إلى لجنة بناء السلام فيما تقوم به من أنشطة في سيراليون، بما في ذلك المساعدة في الأعمال التحضيرية للاستعراض نصف السنوي الثاني لإطار التعاون في مجال بناء السلام، المعقود في نيويورك، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٦٦ – وقد أُنفق ما يربو على ٩٠ في المائة من أصل ٣٥ مليون دولار كان قد منحها صندوق بناء السلام لسيراليون، وذلك من أجل تنفيذ أربعة عشر مشروعا لدعم جهود حكومة سيراليون في مجالات بناء السلام الحيوية. وقد اكتمل تنفيذ ما مجموعه أربعة مشاريع، وما زال عشرة مشاريع في طور الإنجاز. وأوصت اللجنة التقنية اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام، التي يشترك في رئاستها ممثلي التنفيذي وحكومة سيراليون، بأن تستخدم الأموال غير المخصصة في تنفيذ عدد من المشاريع المهمة الأخرى، بما في ذلك العملية الجارية لإنشاء هيئة إذاعة عامة وطنية مستقلة لسيراليون.

٦٧ – وفي الاجتماع الاستعراضي الثاني لتنفيذ إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون، لاحظت لجنة بناء السلام التقدم المحرز في مجالات مكافحة الفساد، واللامركزية والحكم المحلي، وإصلاح القطاع العام، وتهيئة بيئة مواتية لتطوير القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، دعت اللجنة الحكومة إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية والحوار بين الأحزاب وكذلك تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وطُلب كذلك إلى الحكومة أن تضع الصيغة النهائية لآليات تنسيق المعونة والورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر. وتعهدت الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام بدعم برنامج الحكومة من أجل التغيير، علاوة على تشجيع تقديم المساعدة الدولية للحد من مخاطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات والقرصنة.

عاشرا – الملاحظات

٦٨ – واصلت سيراليون، بدعم من الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين، إحراز تقدم في مجال توطيد السلام. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله حتى تكون الإنجازات نهائية، لا سيما من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الأخير في البلد. وفي هذا الصدد، فإني أشعر بالارتياح لإعراب حكومة الرئيس كروما عن الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على التحديات التي يواجهها البلد بصورة مباشرة، وسلمية. وثبت بوضوح كبير من خلال اقتراعات المجالس المحلية التي تمت بنجاح في تموز/يوليه ٢٠٠٨، والانتخابات الرئاسية والتشريعية التي تلتها في آب/أغسطس ٢٠٠٧، أن ثقافة ديمقراطية بدأت تضرب بجذورها في سيراليون.

٦٩ – وفي حين يُتخذ المزيد من الخطوات لتعزيز المكاسب الديمقراطية التي تحققت حتى الآن، فمن المهم أن تتعاون جميع فئات مجتمع سيراليون، بما في ذلك الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني من أجل تعزيز الوئام الوطني والمصالحة السياسية. وتمس الحاجة بوجه خاص إلى بذل جهود أكبر لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الحاسمة، بما في ذلك تدهور الهياكل الأساسية والانخفاض الشديد في قاعدة الإيرادات.

٧٠ – وما تحقق هذا التقدم في سيراليون إلا نتيجة لالتزام شعبها وقادتها بالسلام ونتيجة للدعم القوي المقدم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الظرف الحاسم، ظرف بناء السلام، فإني أناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل مواصلة تقديم الدعم لسيراليون، لا سيما من أجل تنفيذ برنامج التغيير الذي يتبناه الرئيس.

٧١ – ومن الضروري بذل جهود أكبر لكفالة تنفيذ استراتيجية الحكومة لمكافحة الفساد. فالاتجار غير المشروع بالمخدرات، هذه الظاهرة ذات الإمكانات الضخمة التي يمكن أن تقوض الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلد، بل وفي المنطقة، يجب التصدي لها قبل أن تستفحل وربما تشكل خطرا أكبر. وتظل بطالة الشباب أشد المشاكل حدة. لذلك يلزم التعجيل باتخاذ إجراءات من أجل خلق فرص العمالة بهدف الحد من آثار التهميش التي يعانيها شباب سيراليون، الجزء الأكبر من السكان، منذ وقت طويل.

٧٢ – وينبغي أن تواصل حكومة سيراليون والمجتمع الدولي إيلاء اهتمام أكبر بحالة ضحايا الحرب الأهلية المدمرة في البلد والسهر على توفير الرعاية والتأهيل اللازمين لهم وفي هذا الصدد، أود لفت الانتباه إلى برنامج التعويضات المقرر لضحايا الحرب الأهلية، الذي تلقى تمويلا أوليا من صندوق بناء السلام، والذي يلزم تزويده مع ذلك بموارد إضافية حتى يظل قائما.

٧٣ - وإني لأشيد بجهود لجنة بناء السلام من أجل مساعدة حكومة سيراليون على توسيع قاعدة المانحين. وسوف يكون من الضروري تكثيف هذه الجهود بسبب الأزمة المالية العالمية التي من المحتمل أن تؤثر في المساعدة الإنمائية الخارجية. وأشعر بالارتياح لما اتخذته الحكومة من تدابير لتوسيع نطاق التعاون وتعزيزه مع بلدان الجوار المباشر وغير المباشر.

٧٤ - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الخطر المتزايد الناشئ عن نشاط تجار المخدرات الدوليين الذين يستعملون سيراليون كنقطة للشحن العابر. ونظرا لأن المؤسسات التي تعهد لها الدولة بمكافحة خطر المخدرات غير المشروعة وأثرها السلبي المحتمل على مختلف جوانب المجتمع السيراليوني، مؤسسات حديثة العهد، فإن من المهم زيادة تعزيز قدرات البلد العامة على مواجهة هذه المسألة، بما في ذلك مساعدة سيراليون في مجال مكافحة مشكلة القرصنة البحرية المتفاقمة في مياهها الساحلية.

٧٥ - وختاما، أود أن أعرب عن خالص تقديري لشركاء سيراليون الدوليين وسائر الدول الأعضاء لمساعدتهم المستمرة. وأود أن أكرر التأكيد على التزام الأمم المتحدة المتواصل بدعم حكومة سيراليون في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج التغيير الذي وضعه الرئيس. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى ممثلي التنفيذي، مايكل فون در شولنبرغ، وإلى موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وجميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم التي لا تكل في تنفيذ ولاية البعثة.